

محمد منار حميجو

محافظ إدلب لـ«الوطن»: استقبلنا عدداً ممن أطلق سراحهم بموجب مرسوم العفو وسلمناهم لذويهم

مع المطلق سراحهم كانت ردود أفعالهم أنهم يريدون أن يفتحوا صفحة جديدة وأن الدولة هي الأم وأنهم يريدون أن ينخرطوا في المجتمع من جديد، لافتاً إلى أن هذا الأمر له تأثيره الإيجابي في المجتمع وهذا يدل على أن الدولة حريصة على أبنائها وإعادتهم من جديد للانخراط في المجتمع. وأكد سلهب أن المحافظة مستعدة لاستضافة كل شخص تم إطلاق سراحه حتى يتم التواصل مع ذويهم وتسليمهم لهم، مؤكداً أنه تتم استضافتهم وتأمين ما يلزم لهم من ضيافة، مشيراً إلى أن

محافظ إدلب سلهب على استعداد لاستقبال أي دفعة جديدة من المطلق سراحهم لتسليمهم إلى ذويهم. وبين أن المحافظة تعمل على إرسال كل شخص تم إطلاق سراحه إلى ذويهم في حال كانوا يقطنون في محافظة أخرى في حال تعذر عليهم القدوم لاستلامه وذلك من باب تسهيل تسليمهم إلى ذويهم. وفي موضوع آخر أكد سلهب أن هناك طلبات عودة كثيرة تقدم من أهال يرغبون في العودة إلى مناطقهم المحررة، مشيراً إلى أن المحافظة تستقبل يومياً طلبات عودة.

أكد محافظ إدلب نائير سلهب أنه تم استقبال عدد ممن تم إطلاق سراحهم بموجب مرسوم العفو رقم ٧ الخاص بالعفو عن الجرائم الإرهابية عدا التي أفضت إلى وفاة إنسان، مبيّناً أنه تم استقبالهم وتسليمهم إلى ذويهم بعدما تم التواصل معهم وخصوصاً أن جميعهم يقطنون في بعض المحافظات مثل حلب ودرطوس. وفي تصريح لـ«الوطن»، بين سلهب أنه بعد الحديث

بيدرسون وصف مباحثاته بالجيّدة جداً ومرسوم العفو الأخير بالخطوة المهمة

المقداد: على المجتمع الدولي عدم مساومة النظام التركي على أراضي الغير

تتمكّن من البدء في رؤية الجوانب المختلفة للأزمة التي ترضى الآن بعض تدابير بناء الثقة التي ستكون مفتاحاً أيضاً لمزيد من تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤». عضو وفد «المجتمع المدني» للجنة مناقشة تعديل الدستور المصغرة ميس كريدي أشارت في تصريح لـ«الوطن»، إلى أنه من المفترض التركيز على مرسوم العفو الذي أصدره الرئيس الأسد لكونه يصب في اتجاه الطروحات التي يصر عليها المبعوث الأممي ومباراته «خطوة بخطوة»، مشيرة إلى أن التطرق لهذا المرسوم سيشكل بالتأكيد أحد محاور النقاش في جولة الدستورية الثامنة المرتقبة، على اعتباره خطوة متقدمة وتحمل الكثير من الجرأة لاسيما في ظل الواقع الذي عانتها سورية في مواجهة الإرهاب وخصوصاً أن الإرهاب لم ينته وما زالت ضحاياه المتبدلة تشته على الأرض، وهو يدل على إرادة الدولة القوية لتجاوز محاولات الغرب لتقسيم الشعب السوري، وأضافت: «أعتقد أن جزءاً كبيراً من أعضاء وفد المجتمع المدني سينتبهن وجهة النظر الخاصة بمرسوم العفو، على الأقل، الجزء الموجودة على الأراضي السورية والذي يعيش الوجود نفسه ولديه رغبة بسحب الذرائع من الدول التي تقرض العقوبات الظالمة على السوريين بحرق الحقوق الإنساني، فإذا كان الأمر حقوق إنسان فمرسوم العفو يصب في صف الشعب والدولة السورية».



لإبقائه على اطلاع دائم بالتقدم المحرز في تنفيذ هذا العفو، مضيفاً في هذا الإطار: «كما قلت من قبل، فإن العفو ينطوي على إمكانيات، ونحن نتطلع إلى رؤية كيفية تطوره». وأشار بيدرسون إلى أنه جرى أيضاً مناقشة «اللجنة الدستورية»، لافتاً إلى أن الاجتماع القادم سيعقد في ٢٨ من أيار الجاري، حيث سيحضر ١٥ عضواً من المجتمع المدني، و١٥ عضواً عن الوفد الوطني، و١٥ من المعارضة». وقال: «أمل أيضاً أن يكون هذا الاجتماع إيجابياً وأن يساعد على المضي قدماً، حتى

وصف المبعوث الأممي لقاءه بالمقاد بالجيّد جداً، مبيّناً أنه جرى نقاش مجموعة من القضايا المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤. وأضاف: «أضفنا بعض الوقت في مناقشة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الخطيرة للغاية التي تؤثر على الشعب السوري، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالنزاحين داخلياً والخارجين». ولفت بيدرسون إلى أنه جرى خلال اللقاء إطلاعاً وبشّي من التفصيل على العفو الذي أصدره الرئيس الأسد، مبرحاً على تطلعه

والأخير بأنه يشكل خطوة مهمة، مشيراً إلى مجريات الزيارات واللقاءات التي أجراها مؤخراً، كما تطرق خلال اللقاء الذي حضره نائب وزير الخارجية والمغتربين بشار الجعفري، ومعاون وزير الخارجية والمغتربين أيمن سوسان، ومعد الله حلاق وإيهاب حامد من مكتب الوزير المقاد، إلى موضوع عقد الجولة القادمة من لجنة مناقشة الدستور في ٢٨ من الشهر الجاري. وفي تصريحات له عقب لقائه وزير الخارجية والمغتربين ورداً على سؤال لـ«الوطن»،

سيلفا رزوق

حذرت سورية من خطورة التصريحات التي أطلقها مؤخراً النظام التركي حول إقامة ما تسمى «منطقة آمنة» شمال سورية، وطلبت المجتمع الدولي بعدم مساومة هذا النظام على أراضي دول الغير. الموقف السوري جاء على لسان وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقاد خلال استقباله أمس المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية غير بيدرسون، حيث جرى البحث في المواضيع ذات الاهتمام المشترك، ووجود الدولة السورية لتدعيم الاستقرار وخاصة عبر توسيع نطاق المصالحات، وعمليات التسوية التي جرت وما زالت تجري في مناطق سورية مختلفة. وتحدث المقاد خلال اللقاء عن مضمون وأهمية مرسوم العفو الذي صدر مؤخراً، موضحاً أن كل الجهات المعنية تواصل العمل من دون توقف لتنفيذ مرسوم العفو بشكل كامل. وأشار المقاد حسب بيان الخارجية السورية، إلى استمرار الاحتلال التركي لجزء من الأراضي السورية محذراً من خطورة التصريحات التي أطلقها مؤخراً النظام التركي حول إقامة ما تسمى «منطقة آمنة» شمال سورية، مطالباً المجتمع الدولي بعدم مساومة هذا النظام على أراضي دول الغير. من جانبه وصف بيدرسون مرسوم العفو

نيران «قسد» تحرق قمح المزارعين في «الشحيل» أوسى لـ«الوطن»: مشروع النظام التركي بتوطين مليون لاجئ خطير جداً



موفق محمد

«قسد» تحرق أرض مزروعة بالقمح في مدينة الشحيل بريف دير الزور (عن الانترنت)

الديقراطية-«قسد» الانفصالية الموالية للاحتلال الأميركي، بالوقوف وراء حرق أرض زراعية مزروعة بالقمح تعود لأحد أبناء مدينة الشحيل بريف المحافظة الشرقي، وذلك انتقاماً من الأهالي على مواقفهم الوطنية الرافضة للاحتلال وأدواته. وذكرت شبكات إخبارية معارضة، أمس، أنه «مع قدوم موسم حصاد المحاصيل الزراعية في المحافظات الشرقية من سورية، التي يعتمد كثير من أهالي المنطقة على مردودها، يقوم بعض ضعاف النفوس بحرق المحاصيل ليلاً، موضحة أن أهالي مدينة الشحيل «استيقظوا على حادثة حرق أرض زراعية زرع بالقمح تعود لأحد أبناء المدينة، وقد أحرقت قبل حصادها».

كما حصل في غفرين ورأس العين. ووصف رئيس «المبادرة الوطنية للأكراد السوريين»، مشروع النظام التركي في توطين مليون لاجئ في مناطق يحتلها في شمال سورية، بأنه «خطير جداً»، وأضاف: «أنا أدق ناقوس الخطر، وأقول: أيها الكراد أيها السوريين الشرقيين، انتبهوا إلى المخطط الاستعماري التركي القديم الجديد، ويجب على أي فصيل أو مجموعة كردية أن لا تبقى في «الانتلاف»، حتى لا تضفي نوعاً من الشرعية وتحول إلى أداة بيد الاستخبارات التركية لتنفيذ مخططاتها الاستعمارية». بموازاة ذلك اتهمت مصادر أممية في دير الزور في تصريح لـ«الوطن»، ميليشيات «قوات سورية

طالب رئيس «المبادرة الوطنية للأكراد السوريين» عمر أوسى من «المجلس الوطني الكردي» بالمسح الفوري مما يسمى «الانتلاف» المعارض الموالي للنظام التركي ويتخذ من اسطنبول مقراً له، والتصديق لمشروع رئيس النظام رجب طيب أردوغان بتوطين مليون لاجئ سوري في المناطق التي يحتلها شمال سورية، وذلك بعدما عارض «المجلس» هذا المشروع. وفي تصريح لـ«الوطن»، قال أوسى: «مع الأسف تحول ما يسمى «الانتلاف السوري» إلى أداة بيد الاستخبارات التركية، وهو يتقدم صفوف الجيش التركي المرتزقة التابعة له في احتلال الشمال السوري ابتداء من إدلب حتى غفرين وصولاً إلى رأس العين ويضفي الشرعية على هذا الاحتلال». وأوضح عضو مجلس الشعب السابق أنه «ضمن هذا الانتلاف هناك أطراف سورية كردية تطالبها نحن في المبادرة الوطنية للأكراد السوريين وأغلبية كرد سورية يطالبون الإخوة في «المجلس الوطني الكردي» وببعض الشخصيات المستقلة بالانسحاب الفوري مما يسمى «الانتلاف الوطني السوري» لأن مشروع أردوغان كمرحلة أولى في توطين مليون لاجئ في المناطق التي يحتلها في شمال سورية يدخل في إطار الأطماع الاستعمارية التركية وتثبيت قواعد الميثاق المبي عام ١٩٢٠». ولفت أوسى إلى أن مشروع أردوغان يندرج أيضاً تحت بند «التغيير الجغرافي» والاحتلال المباشر للتراب الوطني السوري، وسيستب في هجرة ملايين السوريين من مناطقهم وخاصة الكون الكردي والمكونات الأخرى في شرق الفرات

مرسوم بتشكيل اللجنة القضائية العليا للانتخابات

صدر الرئيس بشار الأسد أمس المرسوم رقم ١٣١ والمتضمن تشكيل اللجنة القضائية العليا للانتخابات. وتضمن المرسوم الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه في مابته الأولى أسماء أعضاء اللجنة الأصلاء وهم: جهاد مراد، حسام الدين رحمون، محمد مازن خاتكان، سامر جمعة، وإلك عبيد، باسل شهلا، ونسرين طه، بيما الأسماء الاحتياطية هم: عبد الله حمدة، محمد غنام، ربيع زهر الدين، منيرة أنهم، فرحان الجاسم، أحمد زهرة، محمد العبدالله. وبحسب قانون الانتخابات العامة فإن اللجنة تمارس عملها باستقلالية وحيادية وشفافية وبالتالي يحظر على أي جهة التدخل في شؤونها ومدة عضويتها أربع سنوات غير قابلة للتجديد، وتتخذ الجهات العامة كافة القرارات التي تصدرها اللجنة القضائية العليا للانتخابات. ونصت المادة ١٠ من القانون على مهام اللجنة وأبرزها: إدارة انتخاب رئيس الجمهورية بإشراف المحكمة الدستورية العليا، والإشراف الكامل على انتخاب أعضاء مجلس الشعب ومجلس الإدارة المحلية وتنظيم جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ حريتها وممارستها وشفافيتها ومراقبتها، والإشراف الكامل على عملية الاستفتاء وتنظيم جميع الإجراءات الخاصة بها، وتسمية أعضاء اللجان الفرعية وتحديد مقراتها والإشراف على عملها، وإعلان النتائج النهائية للانتخابات مجلس الشعب.

مريض «جدري القروء» يشفى عادة بشكل عفوي خلال ٣ أسابيع

الأمين لـ«الوطن»: لا داعي للخوف ونصح بالابتعاد عن الحيوانات قدر الإمكان

من «كورونا»، وانتشاره محدود جداً، وانتقال المرض بسبب التماس الطويل مع الحيوانات المصابة لينتقل عبر مفرزات هذه الحيوانات. وأضاف: من الممكن أن ينتقل الفيروس من شخص إلى آخر ولكن هذا بحاجة إلى تماس واحتكاك لفترات طويلة عن طريق القطيرات والسعال واللعاب، لافتاً إلى أن الفيروس يعتبر نادراً وتم كشفه في وسط إفريقيا من حيث الانتشار. وبين الأمين في حديث لـ«الوطن» أن أعراض فيروس جدري القروء تعتبر أخف بكثير

بينما أعلنت منظمة الصحة العالمية حالة الطوارئ على إثر تفشي مرض «جدري القروء» في عدة دول، بين مدير عام مشفى الموسسة الجامعي عصام الأمين أن هذا الفيروس لا يضاهاي تأثيرات «كورونا» من حيث الأخطار والخطورة والوفيات ولا حتى من حيث الانتشار. وبين الأمين في حديث لـ«الوطن» أن أعراض فيروس جدري القروء تعتبر أخف بكثير

فادي بك الشريف